المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون المدنية
رسالة دورية عدد 5 س 2

1 فبراير 2011

من وزير العدل
إلى السادة:
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
والوكلاء العامين للملك لديها
رؤساء المحاكم الابتدائية
ووكلاء الملك لديها

الموضوع: تحديث قطاع الحالة المدنية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

كما لا يخفى عليكم فإن قطاع الحالة المدنية يحظى بأهمية بالغة على مستوى تعميم نظام الحالة المدنية، والاستجابة لمتطلبات تحديث إدارة هذه المؤسسة والرفع من مردوديتها، وذلك حتى يتسنى تقديم خدمات على مستوى من الجودة والسرعة للمواطنين، وجعل نظام الحالة المدنية يعكس الدور المنوط به القائم على تسجيل وترسيم الوقائع المدنية الأساسية للأفراد وضبط جميع بياناتها.

ولبلوغ هذه الأهداف فإن الوزارة الوصية وزارة الداخلية تشرف على إنجاز مشروع طموح في هذا المجال، تتمثل مراحله الأولى في وضع برنامج معلوماتي سيمكن من تخزين أكثر من خمسة وأربعين مليون رسم للحالة المدنية، ولقد انطلقت التجربة بمجموعة من المكاتب النموذجية بجهة الدار البيضاء الكبرى حيث تم تخزين أربعة ملايين ونصف رسم للحالة المدنية، بفعل التعاون والمساعدة التي قدمت من قبل السلطات القضائية بمحاكم هذه الجهة.

ولقد تبين أن تعميم هذه التجربة على باقي التراب المغربي تعترضه بعض الصعوبات الكامنة في ضياع أو تلاشي بعض السجلات أو وجود رسوم للحالة المدنية مبتورة أو غير مقروءة.

وحيث إن الجهاز القضائي يلعب دورا مهما في هذه العملية، اعتبارا لما أناطه المشرع بالقضاء والنيابة العامة في هذا المجال.

وتكريسا لمبدأ التعاون المشترك القائم بين وزارتي العدل والداخلية في هذا الشأن، ولإنجاح هذه الخطة الطموحة، فإني أهيب بكم مد يد المساعدة والعون للسلطات الإقليمية والمحلية وضباط الحالة المدنية، للاستعانة بنظائر سجلات الحالة المدنية الممسوكة بالمحاكم عن الطلب، وكذا التعديل بالمساطر الموكولة إلى القضاء والنيابة العامة في هذا الشأن، حتى يتسنى بلوغ الأهداف المنشودة في أحسن الظروف وأيسرها.

ونظرا لما للموضوع من أهمية، خاصة وأنه سيتم الشروع في تعميم خطة تخزين رسوم الحالة المدنية بباقي العمالات والأقاليم ابتداء من السنة الجارية 2011، فإني أطلب منكم تعميم فحوى هذه الدورية على كافة السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، والحرص على وضعها موضع التطبيق السليم، **والسلام.**

وزير العدل

محمد الطيب الناصري